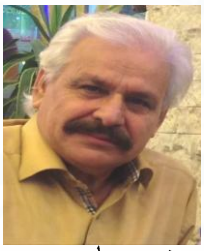

# التعليم العالي ومجتمع المعرفة
## -رؤية مستقبلية-

أ. د. يونس عباس حسين

إنَّ في طـــرح قضـــايا التعلـــيم، الثقافـــة، المعرفة، ومواجهتها بنفس الحرارة التي نواجه بها قضايا المصير الإنساني والسياسي لـــدليلاً على بلوغنا مرتبة التفكير العلمـــي الأكـــاديمي الديمقراطي الذي نحن بحاجة إليه ، ولابد مـــن القول إنّ قضية التعليم العالي غدت من قضـــايا العراق الأمامية والأساســـية، ولاســـيما بعـــد الاخفاقات الجسيمة التي مرَّ بها عبـــر الســـنين الأخيرة .

ومما لا شك فيه أن الأمم تقاسُ بجامعاتها، والجامعات تقاسُ بأنشطتها العلمية ومؤتمراتهـــا الأكاديمية ، وبرامجها الثقافيـــة والمعرفيـــة ، والجامعة مصدرُ إشعاع فكري وحضاري، وهي قائدة للمجتمع لأنَّ المجتمع في تطوره وازدهاره يعتمدُ على نتاج الجامعة بما تقدمه من ملاكات علمية وبشرية ووســـائل تكنولوجيـــة وأفكـــار وبحوث علمية تسهم جميعها في بنـــاء مجتمـــع المعرفة وفي تطبيق هذه المعرفة، وهي مصنع للأفكار التي تتفوق وتبدع في انتاج المعرفـــة، وتسخيرها في صياغة جوانب الحياة المتعـــددة وتزويدها بالخبرات المهنية والتجارب الميدانية المستندة إلى الأسس الأكاديميـــة والدراســـات الموضوعية لشتى مجالات التخصص العلمي .

وهذا ما تشير إليه الاستراتيجية التطويريـــة التي وضعتها لوزارة التعليم العـــالي والبحـــث العلمي على الورق في رؤاهـــا وبقيـــت علـــى الورق، إذ أشارت إلى بناء مجتمـــع معرفـــي متطور يرتكز على المضامين القيمية ويتعامـــل مع مستجدات العصر وتحدياته ، وفـــي ظـــل الاقتصاديات الحديثة أصبحت المعرفة إحـــدى عوامل الانتاج بعد أن أصبحت قـــدرة انتاجيـــة واقتصادية وقدرة تنافسية .

وكذلك التطور الاجتماعي والثقافي للـــدول يعتمد أكثر من أي وقت مضـــى علـــى الـــتعلم والتعليم ، والابتكار التقني ، وتحقيـــق التنميـــة البشرية المستدامة، وهذه من أوليات ستراتيجية الجامعة التي تسعى إلى بناء الإنسان الـــواعي المتسلح بالعلم والمعرفة ، والقادر على الإبداع والتعامل مع مستجدات العصر على نحوٍ منفتح وهادف ، ويحترم التنوع والتمايز والحوار بين الثقافات .

والجامعة ذات وظيفـــة مزدوجـــة: كونهـــا مؤسسة أكاديمية تُعنى بنشـــر العلـــوم والآداب وتطورها وتهيئة ما تحتاجه المؤسسات وأجهزة الدولة والمجتمع من اختصاصات متنوعة .

وكونها مركزاً مهماً للبحث العلمي والتطبيقي، إذ ارتبطت بعدد من المؤسسات الصناعية والزراعية والانتاجية من أجل إيجاد الحلول العلمية الناجحة لمشكلاتها وتطوير أساليبها المختلفة ، إذ تُسهم الجامعة بذلك كله بما توافر لها من الأساتذة والعلماء والباحثين، فمن حق المجتمع الذي نشأت الجامعة فيه أن يتوقع منها العمل على المحافظة على ثقافته وتراثه وعلى تطويره بعد أن تأخذ من العالم حقائقه واستكشافات لتضعها في خدمة المجتمع وتطلعاته واحتياجاته .

ولكي تتمكن الجامعة في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة عليها أن تركز على ما هو تقني وفكري وأكاديمي ، وعليها أن توزن بين ذلك لانتاج معرفة أصيلة ، وعليها أن تهتم بالعلوم التي تبني الفكر وتشكل القدرة على النقد والتحليل وبناء الذات المبدعة .

وهذه إشارة إلى أحد أهداف الجامعة التي تشير الأدبيات إليها والتي تضمنت :

١- نشر المعرفة وتشمل التدريس والتدريب .
٢- تنمية المعرفة وتشمل البحث العلمي .
٣- تطبيق المعرفة وتشمل خدمة المجتمع .

إن هذه الأهداف متداخلة فيما بينها من حيث التأثر والتأثير ومترابطة من حيث النتائج وإذا ما تحقق هدف معين منها فإنه يساعد في تحقيق الهدف الثاني وهكذا إنَّ مسؤولية تحقيق هذه الأهداف تقع على عاتق الجامعة المتمثلة بفلسفتها وإدارتها وعلى عضو الهيأة التدريسية بعلمه وعمله .

من هنا تأتي أهمية وظيفة انتاج المعرفة والبحث فيها كمهمة أساسية تتصدر قائمة أولويات الجامعة ومؤسساتها البحثية .

ويُعد البحث العلمي من أهم العناصر المنتجة للمعرفة ، وهو يقوم على بناء العقلية البحثية التي تُعد الركيزة الأساسية في انتاج المعرفة وفيها يكون الباحث ناقداً للمعرفة ، وليس ناقلاً لها ، ويُبدع في إضافته المعرفية حتى تصبح عقليته امتداد لبقية الباحثين ، وإذا ما ثقفت الجامعة باحثيها بهذه العقلية عندها نقول : (بدأنا بالجامعة المنتجة للمعرفة) والتي تتميز بمتطلبات جودة البحث العلمي في توضيح حجم المشكلة وأهميتها العلمية في خدمة المجتمع ودقة الاجراءات البحثية ودقة النتائج وتفسيرها ، والوقوف بجدية وموضوعية إزاء المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي ، ومنها :

١- قلة الإنفاق عليها .
٢- نقص التدريب للباحثين ، ويكون أثره واضحاً في غياب المعايير المحددة سابقاً .
٣- عدم وضع نتائج البحوث محل التطبيق ، وترجع إلى :
أ – الجهل بمبادئ التطبيق .
ب- الخوف من التجديد الذي تحمله نتائج التطبيق .
٤- ضعف فاعلية المؤسسة التي تشرف على البحوث ، وذلك من خلال :
أ – تحديد سياسات أو أولويات البحوث المخطط لها .

ب – ضعف التنسيق بين المراكز والوحدات البحثية الداخلية والخارجية.

ج- ضعف الوعي الاقتصادي بجدوى البحوث التي تقوم على الاستثمار الاقتصادي .

لذلك لم تعد الجامعة اليوم مؤسسة خدمات وإنما هي أيضاً مؤسسة انتاجية تسهم في عملية الانتاج مباشرة عن طريق البحث العلمي والاستشارات ودورها الفعال في تنمية القوى البشرية ، فلم يعد دور الجامعة مجرد تهيأة الأفراد المؤهلين لإدارة شؤون البلاد وإنما تهيئة الإنسان لمواجهة التغييرات السريعة وتحقيق التنمية بتسخير الامكانات المادية والبشرية وإدارتها بشكل يحقق أهداف الجامعة.

فضلاً عن الاهتمام بأنظمة التقويم والأداء الوظيفي يحتم إيجاد صلات حيّة وأبعاد متكاملة المسارات في إدارة وتهيئة فرص ملائمة للخبرات المتخصصة الكفوءة المُعدة إعداداً جيداً لتكون قادرة فعلاً على استيعاب المتغيرات والمستجدات بالتركيز على الحاضر والمستقبل ، منها ما يتناول بالدراسة والنقد والتحليل الواقع الجامعي في العراق على وفق المنظورات الآتية:

أ – دور الجامعة في المجتمع . [ هل أدّت الجامعة وظيفتها ؟] .

ب – صلة الجامعة بالمجتمع ومعرفة ما إذا كانت قد ساهمت في حل مشكلاته التربوية والاجتماعية والاقتصادية العامة .

ج- موقف الجامعة كمؤسسة تربوية رائدة في المجتمع من معالجة المشكلات الناتجة من استخدام التقنيات والصناعات والانتاج الصناعي، وما تحدثه من تبديلات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية .

د- موقف الجامعة في المجتمع الإسلامي ، وهل استطاعت المساهمة في بناء شخصية حضارية إسلامية متميزة .

هـ- واقع الجامعة كمؤسسة علمية لإعداد الباحثين والعلماء والأساتذة المتخصصين.

و- حاجة الجامعة كمؤسسة علمية وتربوية إلى الاختصاصات النادرة لأداء وظيفتها في تطوير العلم والتكنولوجيا وبناء ثقافة (التقانة) التي أضحت قضية جوهرية في التعليم الجامعي لكل مستوياته من تدريس وإدارة وتقويم وبحث وتواصل .

ومنها ما يتناول مجموعة المشكلات المستقبلية التي قد تتعرض لها الجامعة نتيجة للتطورات والتحديات التي تصيب الجامعات العالمية ، ودور الجامعة في مواجهة تلك التحديات من خلال :

١- وضع أهداف التعليم الجامعي مناسبة لمواكبة متطلبات العصر .

٢- تحرير التعليم العالي من الأساليب التقليدية وتقديم نوعية خاصة من التعليم الجامعي تتصف بأنها أكثر تميزاً وعصرية لتواكب متطلبات العصر ومعايير أداء المؤسسات الجامعية والبحثية العالمية .

٣- التحديث لمواجهة المستقبل ويشمل البرامج الجامعية التعليمية ومناهجها.

٤- تلبية سوق العمل من الاختصاصات التي يحتاجها المجتمع .

٥- أهمية تطوير الأداء الجامعي كأحد مصادر القوة .

٦- إعداد الفرد للحياة المعاصرة .

٧- أن تكون مخرجات التعليم العالي على مستوى من المهارة والعلمية والخلقية في محل تقدير المجتمع ومؤثرة في تنميته ، وأن تكون محل ثقة المجتمع .

٨- السعي لاستقلالية الجامعة وديمقراطيتها ، ودعمها مادياً وعلمياً وفنياً .

٩- الانفتاح العلمي الخلاق على الجامعات الأجنبية وعلى تجاربهم ، والاستفادة من خبراتهم العالمية فيما يدعم فرص الجامعة في الإبداع والابتكار في حلقات التراكم المعرفي العالمي ، على أن يكون هذا الانفتاح على الغرب انفتاحاً حذراً ذكياً لا يتسرب منه إلى نفوسنا إلا ما يلائم طبيعتنا، لا انفتاح يطمس الأصالةَ ويأتي على ملكة الابتكار .

لذلك ينبغي على الوزارة أن تنظر بإيجابية إلى التجارب العالمية وضرورة مواكبتها ومواءمتها مع واقع التعليم العالي العراقي، ولكن أين كل ذلك في الواقع؟

ولكي تنجح الجامعة في إرساء دعائم المجتمع المعرفي وإحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية من أجل تحقيق الأصالة والرصانة العلمية والتفاعل الحي مع الحقل المعرفي العالمي باعتماد معايير الجودة العالمية ومستويات أعلى للاعتمادية الدولية، ومن هنا تأتي المسؤولية الوطنية للجامعة في حمل الرسالة التعليمية والتربوية والثقافية والعلمية ، وإيصال الصوت الأكاديمي إلى الآخرين ، والتحول من مرحلة نقل المعرفة إلى انتاجها وتطويرها وتطبيقها على التعليم ومناهجه ، والإفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق هذا التحول، والجامعة الآن تؤمن بأن طريق الوصول إليه غير ممهدة بل معقدة وهذه الصعوبة والتعقيد تجعل أصحاب الخبرات المتخصصة والكفوءة والأطراف الوطنية المعنية بالتعليم جميعاً إزاء الحقيقة الواقعية الجديدة حقيقة (مجتمع المعرفة) وهي حقيقة يصبح التعليم الجامعي من خلالها أكثر ارتباطاً بمجتمعه وأعمق تأثيراً في تطوره وأكثر قدرةً على الوفاء لمتطلبات عملية التنمية وبناء الإنسان العراقي على درجة عالية من الانتماء والولاء ، وأكثر فعالية في استيعاب التطور التكنلوجي المعلومات، ومن ثم تزداد فعالية دور الجامعة وجعلها أكثر قدرةً على التأثير في حركة التقدم في المجتمع والمشاركة في صياغة وتنفيذ الحلول لمشكلاته .